سبعيني يتزوج طفلة وستيني زوجته مراهقة

فتاوى تدعو إلى زواج [الصغيرات] من [المجاهدين]

ثمة خبر واحد ، أوردته وسائل الإعلام ، لكنه بخمسة تفاصيل ، من العراق والسعودية واليمن والأردن ومصر والمغرب . ويتعلق الأمر بظاهرة زواج كبار السن من فتيات صغيرات ، وهو خبر تتشابه أهدافه وتختلف تفاصيله .

حين تدفع الحاجة المادية الأب لتزويج ابنته الصغيرة من طاعن في السن ثري ، أو يدفع الطمع فتاة صغيرة لأن تتزوج ثرياً مسناً ، وربما دفعت العلاقات الاجتماعية العشائرية والقبلية إلى ذلك .

عدنان أبو زيد

الحمل والإنجاب المبكرين يعرض الفتيات الصغيرات لمخاطر صحية كثيرة

(ك . حسين) عراقي في الخامسة والستين مغترب يقيم في هولندا ، متزوج وله من الأولاد خمسة ، سافر إلى العراق بعد غربة ثلاثة عقود بعد سقوط نظام صدام، حيث تزوج هناك من فتاة في العشرين، مستغلا حاجتها المادية ، وقدرته على توفير متطلباتها ، ليس لكونه ثريا ، فهو لايعمل في هولندا حيث يعيش وعائلته على الضمان الاجتماعي ، لكن فرق (العملة) وانخفاض قيمة الدينار العراقي كثيرا قبل أربع سنوات أمام الدولار ، جعلته ثريا في نظر عراقي الداخل الذين يئنون من وطأة الحرب وعدم توفر العملة الصعبة ، وكل ذلك حدث من دون علم زوجته ، بحسب ماصرح به لكاتب المقال. ويرى (ك) انه ليس الوحيد الذي فعل ذلك ، بل هناك الكثير من عراقيي (الخارج) ممن عادوا إلى العراق للزواج من فتيات صغيرة . ويضيف (ك) .. إن حالة الفقر التي تعيشها الاسر العراقية يجعلها ترضخ لذلك، لاسيما اذا وعدت الفتاة الصغيرة انك ستصطحبها إلى أوربا . ولـ (ك) صديق في الخامسة والخمسين تزوج فتاة عراقية في الثامنة عشر وهي تعيش الان في سوريا على امل أن يسمح لها بالقدوم لتعيش إلى جانبه في بلجيكا.

البحث عن فتاة صغيرة

وغير ذلك يسافر عراقيون يعيشون في أوربا وخليجيون إلى المغرب ، لإغراض المتعة الجنسية والبحث عن فتاة صغيرة للزواج ، فقد سافر (س . كامل) وهو سوري إلى المغرب ، حيث التقى فتاة في الخامسة والعشرين ووافقت على الزواج منه بشرط أن يكمل أوراق الإقامة لها في هولندا ، و (س) تجاوز عقده الخمسين وهو يعيش وحيدا في هولندا بعد طلاقه من زوجته.

وفي السعودية أنقذ شابا أخته ذات العشرة أعوام من الوقوع بين أيدي عجوز سبعيني قبل ساعتين من حضور المأذون الشرعي والعريس. على إن اغلب زيجات (المصلحة) بهذه الطريقة تنتهي إلى فشل بسبب الفارق في السن ، والاغراض المبيتة من كلا الطرفين والتي يسعى من خلالها طرف إلى الحصول على مايروم من إقامة واستقرار في بلد أوربي، في حين يسعى الطرف الثاني إلى إشباع رغبته في الزواج من فتاة صغيرة تصغره بعشرات السنين .

و (س . قدري) امرأة مغربية استقدمت أختها بصورة غير قانونية إلى هولندا، وللحصول على أوراق الإقامة الرسمية لابد لها أن تجد عريسا لأختها ، فوجدت إن أحسن فكرة هو أن تجلسها يوميا في مقهى يرتادوه هولنديون، لكي تسنح الفرصة لأختها لصداقة رجل هولندي ربما يقرر الزواج بها، وهكذا كان فقد تزوجت أمينة. وهي فتاة في السابعة عشرة من هولندي طاعن في السن تجاوز العقد الستيني ، ولكن عليها أن تظل بجانبه خمس سنوات تقريبا حتى تستطيع الحصول على أوراق الإقامة . تقول (س) إذا ماحصلت أمينة على الأوراق فإنها ستطلق زوجها الطاعن في السن ، لانها لاتستطيع العيش معه ، لكن الحاجة هي التي أسست لذلك . وكان سعوديا في الستين أجّل زواجه من طفلةٍ في العاشرة من عمرها الأسبوع الماضي بعد تدخل جهاتٍ مختلفة لمنع زواجه بعد أن تمكن من عقد قرانه عليها إثر «تحدٍ» بينه وبين والد الفتاة في مدينة حائل. يرى الباحث الاجتماعي كامل الحسني إن هذه زواجات (مصلحة) وغالبا ماتكون نتيجة طبيعية ل (مجاملات) العوائل الفقيرة لأصحاب الأموال والأغنياء وهي عملية بيع وشراء بما تعنيه الكلمة من معنى . يرى اشرف مروان من المانيا ، حيث تزوج أبوه من فتاة تصغره بخمس وعشرين عاما إن مايحدث هو جريمة لايعاقب عليها القانون ، ويضيف .. هذا بيع وشراء . يجب أن يكون هناك قانون رادع لمثل هذه الزوجات

يقول اشرف.. جادلت أبي في الامر فأجابني إن الرسول محمد تزوج (بنت) صغيرة ، ويضيف مروان .. لقد أجبته إن لاحد يمتلك الحق في مقارنه نفسه بالرسول . وما يحق للرسول في بعض الأمور لا يحق لغير الرسول ، بحسب اشرف . وبحسب الباحث القانوني اشرف الجميلي فان قانون (أحوال مدنية) ينصف الرجل والمرأة معا ويحدث القواعد القديمة هو الحل لمشاكل الزواج في كل البلاد العربية . لكن صبري حاتم من اليمن ، قال في رسالة بعثها إن أمه تزوجت في سن الثانية عشر وأنجبت أربعة عشر .. ويتساءل : ماالضير في ذلك ؟

زواج القاصرات في المغرب

وبحسب (حسن الأشرف) من العربية نت فقد أثار رفض القضاء المغربي آلاف طلبات الزواج من فتيات قاصرات، رغم قلتها مقارنة مع الطلبات التي تمت الموافقة عليها، انتقادات علماء الدين الذين اعتبروا الرفض «تجاوزا للشريعة الإسلامية»، وأن توحيد السن القانونية للزواج وتحديده في 18 عاما بالنسبة للجنسين معا «جرت الويلات على المغاربة»، في حين اعتبر عالم دين آخر أنه يجوز للمسلم أن يتزوج حتى قبل سن البلوغ، وذلك في أول رد فعل ديني على ما أصدرته وزارة العدل المغربية قبل أيام قليلة من إحصائيات رسمية تبرز فيها عدد طلبات زواج القاصرين. وكانت مدونة الأحوال الشخصية بالمغرب (قبل أن يتغير اسمها وتتحول إلى مدونة الأسرة) تحدد سن الزواج بالنسبة للإناث في 15 سنة وبالنسبة للذكور 18 سنة. لكن مدونة الأسرة الجديدة جاءت لتحدد في المادة 19 سن الزواج بالنسبة للفتى والفتاة معا سن 18 سنة، مع استثناءات تذكرها المادة 20 تجيز لقاضي الأسرة أن يقبل بزواج الفتى والفتاة دون سن 18 سنة بقرار مبرر ومعلل بعد الاستماع لوالدي القاصر والاستعانة بخبرة طبية أو إجراء بحث اجتماعي في حالة استدعت الضرورة ذلك.

الأحوال الشخصية

يرى كريم الحلي وهو محامي عراقي وخبير في قضايا الأحوال الشخصية ، إن الزواج من فتيات صغيرات هو نتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الزواج وحرمان الفتيات من إكمال دراستهن ، والفوارق الاجتماعية الكبيرة بين أفراد المجتمع .

وفي الاردن كشفت دراسة أن حالات الزواج المبكر في المملكة تشكل ما نسبته (14%) علما ان القانون الأردني يعطي الحق للقاضي بتزويج من أتمت الخامسة عشرة من عمرها إذا رأى أن في زواجها مصلحة لها وكذلك الحال بالنسبة للزوج . وتشير دراسات الصحة في الأردن أن الحمل والإنجاب المبكرين يعرض الفتيات الصغيرات لمخاطر صحية كثيرة.

فتاوى الفلوجة وديالى

وفي مدينتي الفلوجة وديالى العراقيتين اجبرت الفتيات الصغيرات في مرحلة ما وهي فترة سيطرة ميليشيات القاعدة والقوى الاصولية المتطرفة على المدينة على الزواج من (مسلحين) أسموا انفسهم بـ (المجاهدين) وأغلبهم من الأردن وأفغانستان واليمن والسعودية والجزائر والمغرب .

ويروي الشيخ كامل الجبوري وهو وجه عراقي عشائري معروف في الفلوجة ويقيم اليوم في بلجيكا إن أهل الفلوجه كانوا مجبرين لان مسلحي المدينة يجبرون الناس على تزويج بناتهم ويتوعدّون من يخالف ذالك بعقاب ، وأضاف إن فتاوى صدرت في ذلك الوقت من أئمة في مساجد الفلوجة وبعقوبة تدعو الفتيات إلى الزواج من (المجاهدين) واعتبار ذلك فرضا دينيا .

جهات متطرفة و(أصولية) وراء الإبقاء على قوانين الأحوال الشخصية المتخلفة في أغلب البلدان العربية

أثرياء عرب في مصر والمغرب..

وفي مصر حيث يقدم أثرياء من دول عربية على الزواج من فتيات مصريات في فترة الإجازة الصيفية، رفضت وزارة العدل هناك توثيق زواج «مسن عربي» يبلغ من العمر 92 سنة من فتاة تصغره بـ75 عاماً . والقانون المصري يتضمن ألا يزيد فارق السن عن 25 سنة. لكن القانون لا يحظر بشكل مطلق الزواج مع وجود هذا الفارق، بل يبيحه إذا قام الزوج بإيداع شهادات استثمار قيمتها 40 ألف جنيه (7.5 آلاف دولار تقريباً) باسم زوجته وذلك، وفق ما يقول خبراء في القانون، لضمان عدم تحويل الأمر إلى تجارة في البشر والفتيات الصغيرات. ونقلت صحيفة «الأخبار» الحكومية المصرية، عن المستشار أحمد السرجاني بالمكتب الفني لوزير العدل قوله إنه «جرى توثيق 633 حالة زواج مصريات من أجانب خلال عام، ومعظمهم من دول عربية وحالات قليلة من أمريكا ودول أوروبية. وأنه جرى استثناء 173 حالة من شرط فارق السن خلال عام بعد إيداع شهادات الاستثمارات، وحضور الأزواج والزوجات، والتأكد من رغبتهم في الزواج.»

وكانت الصحف المصرية تناولت بشكل متناوب ان رجالا كبارا في السن يأتون من دول عربية للزواج من فتيات صغيرات، ويبرز ذلك في منطقة قريبة من الجيزة، ويصطحبونهن معهم إلى بلادهم، ثم يعمدون إلى تطليقهن بعد فترة يكونون خلالها قد استمتعوا بهن . وكانت صحيفة «الوطن» السعودية نقلت عن رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى السعودي، طلال بكري، قوله إن عدد الأطفال السعوديين بالخارج نتيجة زيجات غير نظامية وصل إلى نحو 900 طفل من أم غير سعودية ، واغلب ذلك يحدث خلال «الزواج الصيفي» . وقالت الصحيفة إن خبراء قانونيين واجتماعيين «حذروا من زواج بعض السعوديين من أجنبيات خارج بلادهم خلال مواسم الصيف، وخاصة ما يكون منه مرتبطا بمواسم السياحة والسفر، لما له من تبعات أمنية واقتصادية واجتماعية وحتى شرعية، مؤكدين وجود عواقب وخيمة لهذا النوع من الزواج.»

اما في اليمن فقد كشفت دراسة بجامعة صنعاء أن نحو 52% من الفتيات اليمنيات تزوجن دون سن الخامسة عشرة خلال العامين الأخيرين، مقابل 7% من الذكور.

وكانت محكمة يمنية أمرت في عام 2008م، بفسخ زواج طفلة في الثامنة من عمرها، لكونها لم تصل بعد إلى مرحلة البلوغ، رغم تزويجها منذ شهرين. كما أمرت المحكمة عائلة الطفلة بدفع ما يعادل نحو 250 دولارا كتعويض للزوج السابق، الذي يبلغ من العمر 30 عاما. وقضت محكمة البدايات الغربية بصنعاء بتطليق الطفلة نجود محمد علي، وذلك بعد شكوى تقدمت بها نجود ضد والدها محمد علي الأهدل وزوجها السابق فائز علي ثامر. وقالت محامية الطفلة والمدافعة عن حقوق الإنسان شذى ناصر إن الفتاة القاصر نجود محمد أقامت، تطلب فيها الطلاق لأن زوجها يسيء معاملتها جسديا ويرغمها «على ممارسة الجنس معه بعد أن يضربها». ويرى مثقفون التقتهم ايلاف ان جهات متطرفة و (اصولية) وراء الابقاء على قوانين الأحوال الشخصية المتخلفة في اغلب البلدان العربية ، ويرى كريم مناع وهو باحث قانوني سوري ان فتاوى بهذا الخصوص شجعت على الزواج من فتيات صغيرات . ويضيف .. سمعت في أكثر من مكان في رمضان الفائت مثلا عن فتاوى تتضمن انه يحق للزوج أن يفاخذ زوجته ويداعبها ويحضنها ولا يفرغ بها، وان النساء والفتيات الصغيرات يسمعن ذلك في المساجد والحسينيات.

زواج الصغيرات في سوريا .. ممكن

اما في سوريا فقد تصاعدت دعوات منع تزويج الصغيرات ، والمطالبة بإعادة صياغة المادة 18 من قانون الأحوال الشخصية التي تتيح للقاضي تزويج الصغيرات حيث تتضمن : « يحق للمراهق بعد إكمال الخامسة عشر أو المراهقة بعد إكمالها الثالثة عشر الزواج بإذن القاضي، إذا تبين له صدق دعواهما واحتمال جسميهما » وفي 2008 رفض القضاء المغربي طلبات تقدم بها أشخاص للحصول على موافقة التزوج بفتيات قاصرات ، كون القانون المغربي يحدد سن الزواج الأدنى بثماني عشرة سنة للذكور والإناث ، فإذا زوجت فتاة لم تبلغ سن 18 سنة تكون جريمة قد وقعت .

الجدير بالذكر انه في عام 2008 طالب أعضاء في المجلس الاستشاري في الشارقة بوضع تشريعات لمنع زواج الإماراتيين المسنين من شابات صغيرات أجنبيات لوضع حد لتداعيات مثل هذا الزواج على المجتمع والأسرة، ومنع الزواج العرفي الذي انتشر في الآونة الأخيرة. وكانت مؤسسات الرعاية الاجتماعية حذرت من ارتفاع نسب الأحداث من آباء مواطنين مسنين متزوجين من وافدات صغيرات.

عن/ إيلاف

بكل الاتجاهات

وجبات الأطفال في المطاعم الأمريكية بها سعرات زائدة

واشنطن/14أكتوبر/ رويترز:

قال تقرير لمركز العلوم الخاصة باهتمامات الناس إن 90 في المائة من وجبات الأطفال في مطاعم الوجبات السريعة المشهورة بها سعرات حرارية عالية والكثير منها مليء بالدهون والأملاح.

وقال المركز الذي حرم من قبل عشاق السينما من أكل الفشار حين كشف عن حجم السعرات والدهون الموجودة فيه انه وجد صعوبة في العثور على شيء صحي يأكله الأطفال في العديد من سلاسل المطاعم المشهورة.

وقال في بيان «كل تركيبة محتملة تقريبا من وجبات الأطفال في كنتا كي فرايد تشيكن وتاكو ببل وسونيك وجاك ان ذا بوكس وتشيك فيليه بها سعرات عالية.»

وفحص المركز وجبات الطعام في 13 مطعما شهيرا تقدم وجبات خاصة للأطفال.

وأضاف المركز «93 في المائة من 1474 خيارا محتملا في 13 سلسلة مطاعم تزيد فيها السعرات على 430 سعرا وهو ما يمثل ثلث الكمية التي نصح معهد الطب ان يتناولها الأطفال بين الرابعة والثامنة طوال اليوم.»

كما ذكر ان الأطفال يحصلون على السعرات الحرارية الموجودة في وجبتين خلال زيارة واحدة لمطاعم تشيليز.

وقال المركز أيضا ان أكثر من 90 في المائة من الوجبات المقدمة في سلاسل مطاعم الهامبرجر بها في واقع الأمر ما يحتاجه الطفل من سعرات حرارية طوال اليوم كله.

باحثون: ختان الذكور ضرورة للسيطرة على الأيدز في افريقيا

الشعار العالمي للأيدز

مكسيكو سيتي/14أكتوبر/ رويترز:

قال باحثون ان الحكومات والهيئات المعنية بالصحة عليها أن تكثف عمليات ختان الذكور لمنع عدوى فيروس (اتش. اي.في) المسبب للايدز خاصة في الدول الأكثر عرضة للمرض في شرق وجنوب أفريقيا.

وأبلغ الباحثون مؤتمرا عن الايدز في مكسيكو سيتي أول أمس إن ثلاث دراسات أنهيت بشكل مقتضب عام 2006 بعد أن قدمت أدلة قوية على إن ختان الذكور يمكن أن يمنع عدوى فيروس (اتش.اي.في) ورغم ذلك لم تبذل جهود كافية لإقناع الرجال بفائدة الختان.

وقالت دفورا جوزيف رئيسة إدارة (اتش.اي.في) في الخدمات السكانية الدولية وهي منظمة لا تسعى للربح تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها « هذه دعوة للعمل...دعوة لختان الرجال. مر عامان ولم تتوفر الأموال الكافية بعد والتركيز لتصعيد الجهود. هناك حاجة لمزيد من العمل».

وذكرت جوزيف انه رغم إن الناس بدأوا يقبلون هذا التدخل الجراحي إلا إن مشاعر الخزي المحيطة به مازالت قوية.

وقالت «لا توجد حملة قومية لختان الذكور...وهناك حاجة إلى مزيد من التعليم».

وذكر الباحثون ان دراستين في أفريقيا أظهرتا أن ختان الرجال لا يقلل المتعة الجنسية ولا الأداء الجنسي للرجل وهما نقطتان مثار قلق يحيط بهذه العملية. وأشارت بعض الدراسات إلى إن ختان الذكور يمكن أن يكون فعالا بنسبة 70 في المائة في حماية الرجل من فيروس (اتش. اي.في) خلال الاتصال الجنسي.

وقال روبرت بيلي خبير علم الأوبئة في جامعة ايلينوي «وجدنا انه لا فرق بين الرجل الذي أجريت له عملية ختان والرجل الذي لم يخضع لهذه العملية فيما يتعلق بالأداء الجنسي بل في واقع الأمر يتحدث الرجال الذين أجريت لهم هذه العملية عن درجة حساسية أعلى.»وشملت الدراسة 2784 رجلا في كيسومو بكينيا.

مع الأحداث

محمد مرشد الأهدل

قوة المحليات ..!

السلطة المحلية.. الحكم المحلي.. والهدف واحد المشاركة الشعبية الواسعة في الحكم . هذا ما أكد عليه القانون رقم (4) لعام 2000م ، والذي بموجبه جرت أول انتخابات للمجالس المحلية على مستوى محافظات ومديريات الجمهورية وبموجبها تم الإعلان عن ميلاد (أول تجربة) المنطقة وهي المجالس المحلية المنتخبة وميلادها في الجمهورية ليمنية العام 2001م وكان الهدف وما زال توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكانت المصلحة الأولى التي شكلت الصرح الذي تستند عليه التجربة .

وفي 20 سبتمبر2006م، جرت الانتخابات الثانية للمجالس المحلية، بعد أن أكتسب العديد من أعضاء (المحليات) الخبرة والتجربة العلمية المحدودة في أداء المهام المناطة بالمجالس بعد أن أعطيت صلاحيات في الجانب المالي بشكل تدريجي على مستوى المديريات .. وقد أحتفظ عدد من أعضاء المجالس بعضويتهم بعد إعادة انتخابه في المرحلة الثانية ، التي كانت إيذاناً لدخول (المحليات) مرحلتها الحالية وهي أكثر نضجاً وتجربة يمكنها أن تترجم ما نص عليه قانون السلطة المحلية أكثر عملاً من السابق، فيما يتعلق بإدارة الشأن المحلي بالاستناد إلى الجهود المخلصة من قبلهم ومؤازرة المواطنين وحماية القانون.

وإذا كانت عملية الانتخابات لمحافظي المحافظات التي تمت في مايو الماضي من قبل (الهيئات المنتخبة) المجالس المحلية في المحافظات والمديريات بعد إجراء تعديلات على بعض مواد قانون السلطة المحلية قد أعطت الضوء الأخضر الفاعل لأداء لسلطة المحلية والبدء في التنفيذ العملي لمهام (المحليات) فإن المرحلة الراهنة تتطلب من قيادات المحافظات وعلى وجه الخصوص المحافظين وأعضاء المحليات أنفسهم، أن يكونوا حريصين كثيراً على تنفيذ ما ورد في القانون الخاص بالمحليات لأنهم وقد امتلكوا حق انتخاب المحافظين اليوم سيكون بمقدورهم في الغد القريب انتخاب مديري المديريات، بموجب القانون وألا يكونوا أسيري (الوظيفة العامة) وألغازها وعوامل (المألوف الضار) المعرقل لعملية تنفيذ دور المجالس المحلية كما ينبغي الإشارة إلى ضرورة التخلص من العوائق التي تضعها بعض القيادات التنفيذية في محاولة منها لتهميش دور المجالس المحلية مستغلة بذلك (قصور الوعي) عند بعض الأعضاء لتكون النتيجة في النهاية (سكوت وشل فاعلية المجالس) وتكريس الانطباع بين المواطنين وأعضاء المحليات على وجه الخصوص أن المجالس المحلية لا تمتلك القوة لتنفيذ ما نص عليه القانون رقم (4) لسنة 2000م .. وبالمقابل لابد من الإشارة إلى وجود قيادات تنفيذية تعمل على تعزيز فاعلية المجالس المحلية من خلال إشراكها في كافة الأمور المرتبطة بمهامها ومساعدتها على تخطي الصعوبات.

وخلاصة القول .. مهما كانت الصعوبات، فإن أعضاء المجالس المحلية تقع عليهم أولاً وأخيراً المسؤولية لأنهم يمتلكون قوة القانون، وهي القوة التي لابد أن يدركها كل المحافظين والقيادات التنفيذية وما يقع عليهم من دور في إنجاح مهام المحليات انطلاقاً من مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وتوسيع المشاركة الشعبية .. حيث أوضح القانون دور المجالس المحلية المنتخبة في إعداد البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية والرقابة والإشراف على عمل الأجهزة التنفيذية ومساءلتها.. لذلك فإن قوة المحليات موجودة ومحمية.. وما يجري اتخاذه الآن من إجراءات لتفعيل دورها يؤكد أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي ستعزز يوماً بعد يوم بجهود المخلصين والأوفياء للعهود حيثما وجدوا .. ويتنامى وعي أعضاء المجالس المحلية ومؤازرة المواطنين وقوة القانون.

سعيد محمد سالمين

التسامح ... قوة أم ضعف؟

لا يمكننا أن نمارس فعل الحياة على أكمل وجه في غياب فضيلة التسامح، الذي يستحيل أن تظهر معالمه لدى أي أمة إلا أذا ما ارتقى أبناؤها أخلاقياً وعلمياً والحقيقة أن هناك فئة قليلة من البشر تستخدم فضيلة التسامح وبخاصة ممن أفاض اللّه عليهم من رحمته طاقات من الصبر على المكاره واحتمال الأذى والقدرة على مواجهة السيئة بالحسنة .

وعلى كثرة ما قرأت من كتابات بهذا الخصوص لم أجد كالقرآن الكريم دليلاً ومرشداً على التسامح ولذلك يمكن اعتباره في هذا الجانب صوت التسامح والدليل الروحي والعملي المفضي والى أرقى مستويات التعامل بين البشر وهل هناك أبدع وأروع من هذا التعبير العظيم : (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ،أدفع بالتي هي أحسن ، فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ، وما يلقاها ألا الذين صبروا ومايلقاها إلا ذو حظ عظيم).

إذ لا يكفي أن نمتدح التسامح أو نكبر من شأنه وفي أعماقنا يرقد التعصب وفي سلوكنا تتجسد الضغائن والأحقاد ويلاحظ أن القران الكريم زاخر بالتعابير التي تدعو إلى الرفق والتسامح والى تليين الخطاب حتى مع الطغاة كما هي الحال مع النصيحة الإلهية الموجهة إلى موسى وهارون عليهما السلام (فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى)

ونجد في الحقيقة الكثير من الآداب والأخلاق التي تحول بين الأمة الواحدة وبين الانجرار إلى الاحتراب والاقتتال الداخلي ،وذلك بسبب ما تشيعه من خلق التحمل والتنازل وتقدير مشاعر الآخرين وظروفهم وطريقة فهمهم للأشياء، ومن تلك الآداب والأخلاق : تحريم الغيبة والنميمة وشهادة الزور، وإشاعة التحابب والتوادد بين الناس، والنهي عن الحسد والتجسس، والأمر بإصلاح ذات البين عند وقوع خلاف، وإشاعة الخير ومحاصرة الشر بالحكمة والموعظة الحسنة، والتماس العذر للمخطئ، وحمل الكلام الذي لا يعجبنا على أحسن الوجوه، والأمر بالعدل عند الحكم.

إن التخلي بنصف هذه الآداب والامتثال الجوهري من هذه التوجيهات كافٍ لبناء أجواء التسامح والتعاطف والتآزر في المجتمع، وتأسيس تقاليد ثقافية تجعل من التسامح أسلوب حياة، وخير مثال على ذلك، على المستوى السياسي، قرار العفو العام الذي اتخذه رئيس الجمهورية الأخ/ علي عبداللّه صالح، بعد انتهاء الحرب الأهلية المشؤومة في صيف العام 1994م، فكان قراراً شجاعاً وسابقة غير مألوفة في حياتنا السياسية.

إن أهم وسيلة لإشاعة استخدام التسامح بين الناس هو إقناعهم بأن التسامح قوة، وليس ضعفاً. ويتجلى لنا ذلك، عندما ندرك أن التسامح أشد إيلاماً وأثقل على النفس والعقل من الانتقام، عندها سنعرف ويعرف الآخرون – ومنهم الخصوم والأعداء – أننا في دخولنا معركة التسامح أقوى وأشد وأشجع من دخولنا معركة الانتقام.

وقد كان رسولنا الكريم قدوة الأمة يفعل مع أصحابه،بل رحمة وتسامح حتى مع أعدائه فهل هناك تسامح أعلى من السؤال عن الجار المؤذي حين غاب أذاه. ثم على المستوى السياسي العفو العام يوم الفتح ،لاثأر ولا تنكيل بل رأس مطأطأة شكراً للّه ، ونفس سمحة تقبل الرجوع والتوبة وتربية على العفو قبل أو بعد العقوبة ، والرحمة قبل وبعد تسوية الخلافات ، والترفع عن الحقد والحسد وكان من نصحه للمسلم وتنبيه) شركم من لا يقبل عثرة ولايقبل معذرة).

فمتى نتجسد فضيلة التسامح ، ونتمثلها سلوكاً في حياتنا العامة؟